ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة ١٨٧٠ – ١٩٠٠م

حورية طعبة
باحثة دكتوراه تاريخ معاصر
جامعة أحمد دراية
أدرار – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

سخرت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر سنة ١٨٣٠م كل الوسائل القانونية والعسكرية لتنفيذ السياسات الاستيطانية المتعاقبة، وتحويل الجزائر المستعمرة إلى مستوطنة فرنسية تجمع المهاجرين من كافة الأجناس، والوافدين إليها من كافة أنحاء أوروبا، والمضاربين، وأصحاب المشاريع الرأسمالية، الذين لم يتوانوا في الضغط على الإدارة الاستعمارية الفرنسية من أجل تمرير ترسانة من التشريعات التي تسهل الاستيلاء على أجود الأراضي ومصادرتها وفق مخطط لدراسة مسبقة لأوضاع الجزائريين وتركيبتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذا شجعت الجمهورية الثالثة الاستثمار في المجال الفلاحي، وشجعت الشركات الفرنسية والأوروبية باستثمار أموالها في المشاريع المختلفة، كما ركز المستوطنون على الجانب الزراعي لما له من أهمية لدعم الاحتلال ورأس المال الفرنسي، لذلك عمدت الإدارة الاستعمارية لتشجيعهم وإقامة البناءات القاعدية وبناء المستوطنات وتقديم القروض والتسهيلات لمنحهم المزيد من أراضي الجزائريين، واستغلال اقتصاد المستعمرة بما يخدم مصالح فرنسا ومصالح المستوطنين، مما أدى إلى تدمير القطاع الفلاحي الأهلي وزاد في تدني المستوى المعيشي للسكان.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٦ سبتمبر ٢٠١٩
تاريخ قبول النشر: ١٢ نوفمبر ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

الأراضي الفلاحية؛ الزراعة الكولونيالية؛ الأراضي الجزائرية؛ الفلاحة الأهلية؛ اقتصاد الجزائر

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0057043

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حورية طعبة. "الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة ١٨٧٠ – ١٩٠٠م".- حورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد السادس والأربعون؛ ديسمبر ٢٠١٩. ص٦٣ – ٧١.

مُقدِّمَةُ

أدركت فرنسا أهمية تواجد المستوطنين المدنيين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر المستعمرة، فادعت وجود فائض من الأراضي الزراعية يمكن توزيعه على المهاجرين الأوروبيين[١]، والنتيجة التي كانت تسعى إليها الإدارة الاستعمارية هي التوسيع في الممتلكات عن طريق الزيادة في هبات الأرض التي تنسب إلى المستوطنين الأوروبيين، فحسب رأيهم يعتبر السكان الأصليين هم المهزومون، لذلك لا بد من فسح المجال للمهاجرين بمنحهم المساحات الأرضية لزرعها[٢]، فلقي المستوطنون تشجيعات من الإدارة الاستعمارية، التي كانت تسعى إلى جعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي[٣]، وجعلها مستعمرة تنقل منها المنتوجات التي لا يمكن إنتاجها في الوطن الأم، بالإضافة إلى جلب المعادن الضرورية لدوران الصناعة في فرنسا، وكذلك جعلها مستوطنة لأعداد كبيرة من الفرنسيين والأوروبيين، الذين استولوا على أجود

أراضي الجزائريين، فاحتلال الجزائر سوف يجلب لها الخير الكثير، باعتبارها سوقًا رائجًا لبضائعها، ومورداً هامًا للمواد الخام وخاصة الحبوب[٤].

أولاً: استحواذ الإدارة الاستعمارية على الأراضي الفلاحية

قال صاحب كتاب (L'Algérie française, tourisme et colonisation): "أنه من جميع المستعمرات الإفريقية، الجزائر هي التي تنتج معظم الحبوب من قمح والشوفان والشعير فمتوسط الإنتاج يقدر بـ ٢٠ مليون قنطارًا، وتقدر المساحة المزروعة بحوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ هكتارًا، فالقمح الصلب الجزائري هو واحد من أفضل السيمولير في العالم"[٥].

وقد قدم السيد Meiss للإدارة الاستعمارية عريضة مقترحات في مؤلفه: (La fortune de la France en Algérie) حيث قال: "يمكن لوزراء الحرب والزراعة لاتفاق المتبادل في وضع حجر الأساس لثروة فرنسا في الجزائر، عن طريق مطالبة السلطات العامة بالأموال للمعدات والأدوات اللازمة لإنشاء ممتلكات، ثم سيكون من الضروري إنشاء إدارة زراعية من أجل الحصول على مدراء وموظفي... من خلال وضع جزء من جيشها في خدمة ممتلكاتنا الوطنية في العمل الزراعي"[٦].

وكذلك يمكن جلب الأيادي العاملة الرخيصة لصناعتها، بالإضافة إلى توطين الفائض من سكان فرنسا وأوروبا والذين سيتوجهون إلى تنمية الزراعة، لأن الأراضي فضلا عن أنها قريبة من فرنسا فإنها خصبة وصالحة للحرث وللزراعة، لهذا فمن المحتمل في يوم ما بأن تصبح الجزائر مخزن أوروبا ومطمورها مثل ما كانت عليه في العهد الروماني، وبذلك نجح الاستعمار الفرنسي في تملك الأراضي الجزائرية في مدة أقل من ثلاثين سنة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٩ م وذلك بحوالي مليون هكتارًا[٧]، ويكمل Meiss في اقتراحاته قائلا: "سننشئ ممتلكات وطنية وسيكون الدخل منها أعلى بكثير مما كان عليه من قبل، وذلك بعد بضع سنوات من العمل والاستغلال الأمثل لأراضينا في الجزائر، وستحصل فرنسا على عدة ملايين من عائدات ممتلكاتنا"[٨].

وكان أول قرار سنته الإدارة الفرنسية للتمكن من الاستحواذ على أراضي الجزائريين[٩] هو قرار سبتمبر ١٨٣٠ م الذي ينتزع الأرض من أصحابها، وقرار الفاتح من أكتوبر ١٨٤٤م الذي تولى مصادرة الأوقاف والعقار، ولعل أخطر هذه القوانين جميعا هو ذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام راندون[١٠] في ١٦ جوان ١٨٥١م والذي يخول لفرنسا حق السيطرة وملكية أراضي العرش[١١] بغية إدخال التشريع الفرنسي على عقارات الجزائريين والأوروبيين، فكان يهدف هذا القانون إلى تأسيس وتوسيع الملكية العمومية وملكية الدولة واعترافها بالملكيات الخاصة للأهالي بشروط منها: توفر العقود والسندات وصيانة الملكية الخاصة، فرفض حق القبائل في ملكية الأراضي المشاعة (الجماعية) واعترف بحق الانتفاع بها فقط[١٢].

وبعد استخدام الفرنسيين لوسائل مختلفة لنزع ملكية الأراضي الزراعية من الجزائريين، مستندين في ذلك أول الأمر إلى ضرورة إثبات عقود الملكية السابقة، ثم مدعين بعد ذلك أن الحرب قد أتلفت السجلات الرسمية لملكية الأراضي الزراعية، وعن طريق إصدار تشريعات تنص على ضرورة إثبات الملكية الفردية[١٣]، وقد تورطت الإدارة الاستعمارية فيما يسمى بلعبة التشريع وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب[١٤]، وحتى تظل هذه الأراضي ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا باتجاه الجزائر قامت الحكومة الفرنسية أيضًا ببناء القرى الاستيطانية في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة، المدية، متيجة، عنابة، وهران، وعين تيموشنت، وغيرها من مناطق المستعمرة ومنحت لهم الأراضي بالمجان[١٥].

وقد أصدر القرار "المشيخي سناتوس كونسلت" في ٢٢ أبريل ١٨٦٣م، حيث اعتبر هذا القانون من أهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري، لأنه ارتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري وملكيته العقارية وألزمته بإجراءات عديدة، وهذا التشريع يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال بدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية، لتتم عمليات التبادل ثم ينفذ إليها الأوروبيون لإدخال نظام الملكية الفردية عليها[١٦]. أما قانون ٢٦ جويلية ١٨٧٣م المشهور باسم "قانون فارني"[١٧]، فقد حقق المستوطنون من خلاله في عهد الجمهورية الثالثة مطلبا من مطالبهم، وهو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش، حيث أقام هذا القانون الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل[١٨].

وأراد المشرع الفرنسي بأن يكون القانون الفرنسي سيد الموقف في كل عمليات الانتقال أو نزع الملكية،

كما فتح قرار ٢٦ جويلية ١٨٧٣م أراضي العرش أمام المستوطنين وشجع الجزائريين بحق امتلاك الأرض، وبأن كل عضو خاضع للشيوع له الحق في بيع نصيبه، كما تم إبعاد القاضي المسلم عن كل عمليات العقار والمنقولات والنزاع حولها، ليتكلف بها قاضي الصلح الفرنسي، أما أهداف هذا القرار فتتمثل في فرنسة العقار الجزائري وإخضاعه إلى التشريعات الاستعمارية وإجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب بإقناعهم بأن هذا القانون يخدم مصالحهم ويقدم لهم سندات قانونية، وكان المشرع الفرنسي ممثلا في السيد "وارني" يحاول الحصول على أراضي العرش التي لازالت تمثل صلابة القبيلة الجزائرية ووحدتها، وعرضها في السوق العقارية الفرنسية من أجل جلب رؤوس الأموال والشركات الكبرى وتشجيع هجرة الأوروبيين، وتوسيع التراب العسكري بهدف إنشاء البلديات والمراكز الاستيطانية، والتخلص من أثار قانون "سناتوس كونسلت" لـــ ١٨٦٣[١٩].

فاعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر المستعمرة على الملكية الفردية كوسيلة لتحقيق عدة أهداف، من بينها ضرب نظام القبيلة المتعارف عليه لدى الجزائريين، وكذا الحصول على مساحات إضافية من الأراضي تحول إلى ملكية الدولة، وتسمح لاحقًا بتوظيف مراسيم وقوانين عديدة، والتي تعرف تبلورا سنة بعد سنة، حيث لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورًا حاسمًا في تطور المجتمع الجزائري، لأنها عممت الملكية الفردية وشجعت المبادلات النقدية وضربت بالتالي التوازن الاجتماعي الجزائري[٢٠]، وحرمت الفلاحين من مصدر رزقهم الوحيد ولتسهيل إيواء الأوروبيون، وتدمير الهيكل القبلي للمجتمع الجزائري[٢١].

ثانيًا: الزراعة الكولونيالية في الجزائر المستعمرة

وجد الأوروبيون التسهيلات لإقامة وبناء حياة جديدة في الجزائر العاصمة، حيث توفرت لهم الأرض والأمن والمعدات[٢٢]، حيث يتم تسليمهم الثيران والمحاريث والبذور والأدوات من جميع الأنواع كالمجاريف وعربات اليد والمواقد والمعاول[٢٣]، في ذلك يقول أحد الفرنسيين: "أن هؤلاء هم مؤسسو المستعمرة، فهم الرجال الذين سترحب بهم الإدارة الفرنسية بحماس... كما عمل أسلافهم حيث كرسوا أنفسهم لنجاح الاستعمار، فيجب بناء مساكن قوية الجدران ليكون المسكن كالقلعة قادر على وقف اللصوص، ويجب زرع الآلاف من الأشجار وشراء الماشية والأدوات الزراعية والأثاث...، لقد نفذت الإدارة الفرنسية بمعية من الجيش أعمال عظيمة، فلقد فتحت طرقا لمرور المدفعيات والسيارات العسكرية ولكي يقود المستوطن النقل الريفي"[٢٤].

وعلى سبيل المثال نجد أن الأوروبيين اعتمدوا على المعدات الزراعية والماشية سنة ١٨٦٣ م كالآتي:

المعدات الزراعية	المحاريث	الأمشاط	البكرات	العربات	الحصادة	دراسة الخطة	المجموع
العدد	١٥٨٧٤	٧٣٠٢	٣٤٦٢	١٠٦٣٧	٤٣	١٢٩	٣٧٦٩٦

الماشية	الثيران	البقر	الخيول	البغال والحمير	الخراف	الماعز	الخنازير	المجموع
العدد	٥٠٨٠٧	١٩٢٥١	١١٩٦٠	٧٥٤٥	٩٩٧٣٣	٢٣٩٨٧	٢٩٩٩	٢٥٦٣٠٤[٢٥]

لما زار عضو البرلمان البريطاني السيد (Caird) كيرد الجزائر المستعمرة لخص الوضع الزراعي في البلاد والحالة الراهنة للاستعمار قائلاً: "إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة هي ٣٤ مليون فدانًا، والذي يمثل سطحًا أكبر من كمية الأراضي الصالحة للزراعة في إنجلترا، ومن بين هذه الـــ ٣٤ مليونًا هناك خمسة للمحاصيل وعشرة للمراعي و١٢ منها مغطاة بكعوب سميكة ونخيل صغيرة، وفي ١٨٦١م لم يكن هناك أقل من ٢٠ مليون فدانا من الشعير في إنجلترا بالكاد تقدر بمليون فدان، والخضار وفيرة جدًا ويكون بداية الحصاد في نهاية أبريل، كما يتم تصدير زيت الزيتون بكميات كبيرة"[٢٦].

ويذكر السيد Caird "أنه تم تصدير الذرة في عام ١٨٤٠م بقيمة ٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنكا، كما أن محاصيل كروم العنب تقدر بحوالي ١٣,٥٠٠ فدانا، أما الأبقار والقطعان من الأغنام فهناك مليون بقرة في الجزائر وعشرة ملايين من الأغنام، ويعتبر الفرنسيون والحكومة الفرنسية أن القطعان هي المنتج الأكثر ربحا في البلاد، وينظر إلى هذه البلاد كما أستراليا من فرنسا..."، وقد أتيحت للسيد Caird الفرصة لزيارة مزرعة قطيع، وفيه يعيش ثلاثة رعاة، يوجهون ١,٤٠٠ رأسًا من الأغنام كلها في حالة جيدة ولا تحتاج إلى الطعام المصنع[٢٧].

وفي سنة ١٨٧٤ كان السكان الزراعيون الأوروبيون والسكان الأصليين في العمالات الثلاث، يقدرون بحوالي ٢,٢٦٦,١٣٩ نسمة موزعين على النحو التالي: الأوروبيين ١١٧,٧٧٥ نسمة، والأهالي ٢,١٤٨,٣٦٤ نسمة، ويمتلك الأوروبيون ٨٢٥,٠٠٠ هكتارًا، منها حوالي ٣٣٥,٠٠٠ هكتارًا تزرع سنويا، وتمثل الممتلكات الزراعية الأوروبية ما مجموعه ١٢٥,٣٢٣,٠٠٠ فرنكا، وكذا المعدات الزراعية المستخدمة، ومن ماشية بقيمة ٨,٦٠٠,٠٠٠ فرنكا، وللسكان مساحات زراعية تقدر بـ ١٠,١٣٥,٤٢٢ هكتارًا، لكن ليومنا هذا يقول المؤلف محاصيلهم السنوية لا تزيد عن ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتارًا، أما معداتهم الزراعية فلا تتجاوز ٢,١٧٠,٠٠٠ فرنكا ومن خلال هذه الأرقام يمكن أن نقدر التقدم الذي يحرزه الأوروبيون[٢٨].

السنة	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٠
المساحة	١١٥	٥٢١	١٩١	٥,٩١٣,٢	١٨٥١	٧,٤٣٣,٢	٥٣٠٣	٧,٦٢٧,٢	٧,٦٧٥,٢	٣٠٢٨

يبين الجدول تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون ١٨٥٠- ١٩٥٤م (الوحدة ألف هكتار) ويظهر جليًا أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة وسريعة لا سيما خلال الفترة ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠م، وذلك بفعل إجراءات المصادرة والحجز والتي بلغت ذورتها في أعقاب ثورة المقراني، وحسب الأرقام الواردة في الجدول فإن معدل مساحات الأراضي التي كانت تنقل إلى الكولون تقدر بـ ٢٩٠,٠٠٠ هكتار سنويًا فيما بين ١٨٥٠-١٨٨٠[٢٩].

فقد امتلك الأوروبيون أخصب الأراضي وأجودها في معظم الأراضي الممتدة على السهول والهضاب، كما عمل المستوطنون على تطوير الفلاحة في الجزائر المستعمرة، فما لبثت أن أصبحت زراعة حديثة متطورة تستخدم الآلات والأسمدة والمبيدات[٣٠]، فقامت الملكيات الأوروبية الكبيرة، وقد مدت لها مساعدات مادية هائلة من أجل تشجيع التوسع والاستصلاح، فنمت المستثمرات الفلاحية التي أشرفت على الإنتاج الضخم بوسائل تقنية متطورة، كما أدخل المستوطنون عدة تقنيات وتجهيزات حديثة من أجل تحسين الإنتاج والمردود الزراعي، ومن بين هذه التقنيات، تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب، أو تقنية تخمير العنب وتلقيم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض[٣١].

ثالثًا: أهم المنتوجات الفلاحية الكولونيالية

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعًا زراعيًا نقديًا حديثًا، وأهملوا المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية، التي تخدم الاقتصاد الفرنسي، والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ، وكذلك استغلال الحلفاء والفيلين[٣٢].

ويقول L'Abbé G. Dervin: "في بداية الاحتلال الفرنسي لم يكن مناخ الجزائر معروفا لدينا، كان لنا اقتناع بأن المحاصيل الاستوائية يمكن أن تكون لنا الشركات بنجاح، وكنا ندرك أن الجزائر يمكن أن تزود البلاد الأم بالقهوة والكاكاو والفلفل والقطن وجميع السلع الغنية بها، وأن التشابه الموجود بمناخ الجزائر وجنوب فرنسا، أدى إلى تشابه في طبيعة المنتجات، وقد اضطر المستوطن للتنافس مع منتجات السكان الأصليين ومنتجات البلد الأم"[٣٣].

كما وجه F.M.Bartbe Lemy حديثة إلى المستوطنين قائلاً: "قبل التفكير في وضع يدكم على المحراث وبناء المساكن لابد من دراسة وتجربة مختلف نظم المحاصيل المناسبة للأرض وللمناخ في المستعمرة وتقديم الرعاية والتبصر في مزارع الريف، ولا تترك مصالحنا التجارية والصناعية من المنتجات الزراعية، وقد تأسست "الجمعية الاستعمارية" من قبل

القائد العام سنة ٢٢ ديسمبر ١٨٣١ لهذا الغرض، وهو توحيد الجهود ووجهات النظر ولتقديم الخدمات في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، والعمل على تحسين الممتلكات الفرنسية في شما إفريقيا، كما أنها تنشر المنشورات للمستوطنين الجدد القليلي الخبرة لإثراء اقتصاد المستعمرة"[٣٤].

أما مؤلف كتاب L'Algérie française فقد قال: "بمجرد أن كان هناك حديث عن استعمار الجزائر أغلقنا سوقنا عن الإنتاج الأجنبي، وتم تقديم اقتراحات لتكريس المنتوجات في الجزائر التي تنقصها فرنسا وغير كافية الاستهلاك القومي، مثل: الحبوب والصوف والزيوت والاعتماد على إنتاج القطن والسكر والقهوة والتبغ وزراعة أشجار التوت لديدان الحرير وأشجار الزيتون...، ومستقبل الاستعمار الزراعي في الجزائر مرتبط بشكل لا يمكن إنكاره، بتنمية المحاصيل الرئيسية من القطن وقصب السكر"[٣٥]. لذا سنتطرق إلى نماذج من هذه المنتوجات الزراعية.

٣/١-الحبوب:

يعتبر الشعير من الحبوب الأكثر إنتاجًا على نطاق واسع، فالمتوسط السنوي يحسب على مدى عشر سنوات، ويمثل عند السكان الأصليين مساحة مزروعة تقدر بـــ ١,٢٧٧,١٣٦ هكتارًا، وإنتاجًا يقدر بـــ ٧,١٩٥,٢٤٥ قنطارًا أو ٥,٦٠ قنطارًا في الهكتار الواحد، أما عند الأوروبيين وفي المتوسط ١٢٠,٤٥٤ هكتارًا بإنتاج يقدر بـــ ٩٩٠,٩٧٥ قنطارًا أو في ٨ قنطارًا في ٢٢ هكتارًا، وهنا نجد الفرق بين إنتاج السكان الأصليين وإنتاج الأوروبيين، ويستخدم الشعير للتغذية البشرية والماشية خاصة الحصان، علاوة على ذلك فهو مادة هامة للتصدير، لأن مصانع الجعة شمال فرنسا تتزود منه[٣٦].

أما القمح فيزرع نوعان منه في الجزائر المستعمرة قمح صلب وقمح لين، عند السكان الأصليين هناك متوسط ٩٥٧,٨٨٠ هكتارًا بإنتاج يقدر ٤,٥٦٧,٩١٩ قنطارًا من القمح الصلب أو ٤٠ قنطار في ٧٦ للهكتار الواحد، أما عند الأوروبيين هناك ١٣٥,١٧٩ هكتارًا بإنتاج يقدر ٨٨١,٧١٨ قنطارًا أو ٦٠ قناطير بـ ٥٢ هكتار، وكل عام يزرع السكان الأصليين متوسط ٦٣,٢٠٩ هكتارًا، بإنتاج ٢٦٧,٨٦٨ قنطارًا و٤٠ قنطارًا بـــ ٢٣ هكتارًا، والأوروبيون يزرعون ١٢٧,٧٩٥ هكتارًا بإنتاج ٩,٢٧,٤٥٥ قنطارًا أو ٧٠ قناطير بـــ ٢٥ هكتارًا، هذه الغلة لكل هكتار هي أقل من تلك التي يتم الحصول عليها في فرنسا، حيث يقدر متوسط إنتاج الجزائر بـــ ٦,٢٠٠,٠٠٠ قنطارًا من القمح، ويستهلك ما قيمته السنوية المقدرة بـــ ٥,٠٠٠,٠٠٠ قنطارًا، ويتم التصدير منه بمقدار ١,٢٠٠,٠٠٠ قنطارًا[٣٧].

وزراعة الحبوب من القمح والشعير والشوفان[٣٨]، والذرة والبشنة (bechna) في ١٨٧٤م، قد احتلت مساحة ٢,٧٣٣,٣٠٤ هكتارًا بعائد مقداره ١٦,٠٠٠,٠٠٠ حصة الأوروبيين منه في المناطق المزروعة من هذه الأرقام هو ٣٠٠,٤٠٠ هكتارًا[٣٩]. وكان مردود الهكتار المزروع بالشوفان يتراوح من ٨,٥ قنطارًا إلى ١٠ قناطير، فوقع الطلب على هذا الإنتاج في الجزائر، وبصفة أخص في فرنسا، وكان المستوطنون الأوروبيون يطورون هذه الزراعة المربحة ونفس الأمر بالنسبة للذرة البيضاء التي ارتفعت أسعارها بانتظام منذ سنة ١٩٠٠م، وفي هذا الاختصاص كان المستوطنون هم السباقون، وشرعوا في توسيع مساحاتهم المزروعة وخاصة في السهول العليا الداخلية مثل منطقة سطيف والهضاب العليا القسنطينية وسهل السرسو[٤٠].

٣/٢-التبغ:

ومن المنتجات التي كانت السوق الفرنسية في حاجة إليها هي التبغ والقطن والخمور، فقد لقي التبغ تشجيعًا كبيرًا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها لتفادي استيراد فرنسا منه بكميات كبيرة من الخارج وتعتبر سنة ١٨٥٤م سنة بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل: بجاية، عنابة، تلمسان، معسكر، متيجة...، وأصبح التبغ يمول مصانع فرنسا وفاق ذلك القطن بكثير[٤١]، ويزرع التبغ من قبل المستوطنين وبعض السكان الأصليين، وهي صناعة مزدهرة وأعطت نتائج جيدة لكثير من المزارعين الأوروبيين[٤٢]، وهو من بين المنتجات التجارية التي تمنح المنتجين أربحًا كبيرة وزراعته على نطاق واسع[٤٣].

٣/٣-القطن:

أما زراعة القطن في الجزائر المستعمرة لم تتوسع كثيرا لأن الظروف الطبيعية لم تكن ملائمة، وبدأ المزارعون الأوروبيون يتخلون عن زراعتها ويتجهون إلى زراعة الكروم[٤٤].

٣/٤-الكروم:

توسعت بشكل كبير إذ يتم تحويل جزء من محاصيلها إلى خمور والتي تتمتع بسمعة جيدة في المستعمرة[٤٥]، وبلغت مزارع الكروم ١٨,٢٦٤ هكتارًا، بينما في سنة ١٨٥٦م كان ٨,١٨٧ هكتارًا منها ٦,٠٠٠

هكتارًا ملكًا للعرب، وبزيادة سنة واحدة من ١٨٧٣ م إلى ١٨٧٤م بمساحة مزروعة تقدر بـ ١,٠١٩ هكتارًا و١١,٣٦٠ هكتارًا من مزارع العنب ملكًا ومستغلة من الأوروبيين في سنة ١٨٧٤م، وقدمت منتوجًا قدره ٢٢٩,٠٠٠ هكتولتر لكل هكتار، كما تحسن إنتاج الخمور في الجزائر المستعمرة بسبب إدخال أصناف العنب المناسبة لطبيعة التربة والمناخ والتحسينات التي أدخلت في عمليات صناعة النبيذ[٤٦]. لقد كان القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الأولى لمرض الفيلوكسيرا[٤٧]، على أشجار العنب بفرنسا عام ١٨٨٥ م، ما أدى إلى تراجع مساحتها من ٢,٥ مليون هكتارًا عام ١٨٧٠ إلى ٠١,٨ مليون هكتار عام ١٨٩٠، فبدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر المستعمرة للتعويض عن ذلك[٤٨].

السنة	٠٨٧١	٠٨٧١	٠٨٩١	٠١٩١	٢١٩١	٠٣١٩	٣٣١٩	30١٩
المساحة	٢٨٩,٣٠٤	٧٣٠٠١١	٠٣٤٣٥١	٥٢١٢٥١	٢٢٨٧٤١	٤٣٤٦١٢	٢٥٢٧٨٦	٣٧١٣٥٣
النباتة%	///////	%٣٤٫٣	%٥٠+	%1.5-	%١١+	%٥٩+	%٥٩+	%٥+

الجدول يدل بوضوح عن تطور زراعة الكروم في الجزائر منذ سنة ١٨٨٠ م، أي بعد خمس سنوات من اندلاع مرض الفيلوكسيرا[٤٩]، فأصبح الكروم النبات الاستعماري بامتياز حيث جذب المزيد من المزارعين والمزيد من رأس المال في الجزائر، فزراعة الكروم أصبحت محور الزراعة الأوروبية في الجزائر[٥٠].

يقول السيد "ايرل هاركوت" (Le conte d'Harcourt): "إن الكروم في الجزائر ملائمة لتربة البلاد ومناخها، فالتربة خفيفة ورملية في متيجة ويزرع أيضا في سفوح التلال وحول وهران، ومعظم الأشجار المثمرة في أوروبا أثبتت تأقلمها في الجزائر، أما مساحة الأشجار في جميع الأنواع والفواكه والغابات المملوكة في الجزائر المستعمرة من قبل الأفراد فهو ١٥,٣٢٢,١٧٢ هكتارًا، من هذا العدد يملك الأوروبيون ٨,٤٣٠,٤٩٠ هكتارًا، أما زراعة النباتات الزيتية[٥١]فتتم فقط من قبل الأوروبيون، ففي سنة ١٨٧٤ أنفقوا ٨٠٥ هكتارًا على بذور اللفت، والخروع والفول السوداني، وله أهمية في المنتوجات الأوروبية"[٥٢].

ويقول Dr. L.Trabut: "تقريبًا جميع محاصيل الفاكهة تطلبت منا تحسينات، كما أن أصناف من أوروبا أدخلت على الزراعة في الجزائر وإنشاء سلالات جديدة تتكيف بشكل جيد مع مناخ البلد"[٥٣]. إن تسيير المزرعة نمط من أنماط الاستغلال الذي أرسى أسسه الاستيطان الأوروبي، هذا الاختصاص جلبه بعض المستوطنين وطبقوه في مناطق السهول الخصبة عندما تبين لهم أن أجر الخماس مفرط في الربح، وأنه يمكن الحصول على من ينجز نفس الأشغال بأسعار أقل، وظل أسلوب المزارعة بين الجزائريين حدثا نادرا، غير أن ذلك لم يمنع بعض المالكين الأهالي من تقليد المستوطنين، مما جعلهم يتخلون عن نظام الخماسة التقليدي في الأراضي ذات المردود الكبير وفي بعض المزروعات المتخصصة (التبغ أساسا)[٥٤].

رابعًا: انعكاسات الزراعة الكولونيالية على الفلاحة الأهلية واقتصاد الجزائر المستعمرة (١٨٧٠-١٩١٤م)

كانت الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة سببا في التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض[٥٥]، كما أن الإدارة الاستعمارية قامت بتحويل الزراعة الجزائرية من زراعة وطنية إلى زراعة تخدم الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى، وانتقلت من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي، إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية، لذلك عمدت السلطة الفرنسية إلى تنمية زراعات لا تستهلك بالداخل وإنما أغلبها موجه للتصدير إلى فرنسا[٥٦].

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تسخير الإمكانات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الأغراض الاستعمارية الفرنسية دون مراعاة مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والدينية، وخير مثال على ذلك تحويل الأرض الجزائرية من أرض منتجة للحبوب إلى أرض منتجة للخمور، التي صارت تدر أرباحًا طائلة على الاقتصاد الفرنسي[٥٧]، حيث عرفت أهم المحاصيل الزراعية من القمح تدهورا كبيرا، كما أن مردود الهكتار هو الآخر شهد تدهورا، فبعد أن كان ٠,٣ قنطارًا في الهكتار سنة ١٨٨٥ م انتقل إلى ٤,٧ قنطارًا في سنة ١٨٩٤ م، وبذلك انخفض الإنتاج في نفس

الفترة من ٢٠ إلى ١٦ مليون قنطار[٥٨]، وقد ترتب عن هذه السياسة انكماش في مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون من ٢,٥٧١,٨٩٢ هكتارًا عام ١٨٧٦ م إلى ١,٩٦٧,٩٩٥ هكتارًا عام ١٩١٦م، فانتشر سوء التغذية بين الجزائريين[٥٩].

كما أدت المصادرات السريعة والمتعددة للملكيات الزراعية للجزائريين خلال الفترة ١٨٣٠م إلى ١٩٠٠م إلى غرس هيكل زراعي غريب في جسم الاقتصاد الوطني هو هيكل المعمرين، وقد تطور كميًا ونوعيًا بشكل قوي وصار له وزن اقتصادي واضح في الإنتاج بصفة عامة وفي الإنتاج السلعي بصفة خاصة، وهو هيكل زراعي رأسمالي، وترتب عن ذلك إفقار الفلاحين الجزائريين وطردهم في اتجاه الأراضي الهامشية الفقيرة[٦٠]. ولأن المعمرين وحدهم الذين يتمتعون بالقروض ويحتكرون التجهيزات، وذلك بفضل سيطرتهم على الميزانية والتي لم يكن ينال منها البورجوازيون الجزائريون إلا الفتات، أما الفلاحون الجزائريون فكان دورهم يقتصر على دفع الضرائب[٦١]، كما أن ممارسات الإدارة الاستعمارية في حرمان الجزائريين من المراعي أدى إلى نقص أغذية الحيوانات وارتفاع أسعار كراء الأراضي الرعوية، وكانت النتيجة المباشرة لكل هذا هو تراجع الثروة الحيوانية في الجزائر[٦٢].

حيث كان الانخفاض مذهولاً في الماشية فقد كان ٨٢٠٠٠٠٠ رأسًا بين (١٨٨٠م و١٨٧١م) إلى ٤٣٥٠٠٠٠ رأسًا فيما بين (١٩٤٦م و١٩٥٣م)، وهذا الضعف في الإنتاج الفلاحي رافقه التدهور المعيشي للجزائريين بصفة عامة ولسكان الأرياف بالخصوص[٦٣]. وإن دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي قد ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين، منها زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير التي لعبت دورًا هامًا في إنقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحية الصعبة، ويعود سبب زوالها إلى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا على نطاق واسع[٦٤].

خَاتِمَةٌ

اعتبرت سنة ١٨٧٠م منعرجًا هامًا في سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر المستعمرة، إذ توسع نطاق الاستيطان وسلب الممتلكات من الجزائريين عن طريق سن تشريعات عقارية وفي مقدمتها قانون وارني الذي حول الملكية غير المقسمة إلى ملكية فردية، وفكك الوحدة الاجتماعية التقليدية، وانتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة زراعية متمثلة في التركيز على زراعة المنتوجات التجارية والحيوية، والتي تخدم السوق الفرنسية، مما أدى إلى تدهور الفلاحة الأهلية المعتمدة على الأدوات البسيطة والتقليدية ونفي الفلاح الجزائري إلى الأراضي القاحلة والجبلية بعدما استولى المعمرون على أخصب الأراضي الزراعية، مما أدى إلى انتشار المجاعات والفقر في أوساط الجزائريين وخاصةً الفلاحين منهم.

الهَوامِشُ:

(١) صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (١٨٣٠-١٩٣٠)**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٩، ص١٢.

(2) L'Algérie française, indigènes et immigrants, chez challamelainne, libraire éditeur, 30 rue des boulangers, Victor, Paris, 1862, p17.

(٣) صالح عباد، المرجع السابق، ص١٩.

(٤) إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (١٨٨١-١٩١٢)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د س)، ص٧٩ – ٨١.

(5) L'Algérie française, tourisme, colonisation, photogravures de l'imprimerie algérienne, 30 rue Sadi-Carnot, Alger, 1907, p11.

(6) Ch.F. Meiss, la fortune de la France en Algérie, v(e) Cadoret, imprimeur- éditeur, 12 – rue du temple – 12. Bordeaux, 1879, p15.

(٧) إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص٨١.

(8) Ch.F, Meiss, op.cit, p16.

(٩) وفي ١٦ نوفمبر ١٨٣٠ قال "الكونت دي ساد" في خطاب ألقاه حيث أكد قائلاً: "الأرض غير متوفرة، يجب إبادة السكان الأصليين قبل طردهم"، وفي نفس السنة ومن رسائل جندي كتب مونتنياك Montagnac: "يجب هدم جميع السكان الذين لا يقبلون شروطنا، كل شيء يجب أخذه ونهبه بغض النظر عن العمر أو الجنس"، واعترف Montagnac: "عندما تطاردني الأفكار السوداء فأحيانا أقطع الرؤوس"، فقد انتزعت السياسة الاستعمارية للإمبراطورية الثانية من ١٨٦٣ حتى ١٨٧٠ م ٢٥١٩٠٠٠ هكتارًا من الجزائريين بما في ذلك ١٠٠٣٠٠٠ هكتارًا مصنفة في مجال الدولة. يُنظر:

-Fatiha bencheikh- el fegounabbassi, **l'impact des lous foncières coloniales sur la situation socioéconomique des paysans Algériens de 1873 à 1911**, diplôme de doctorat d'etat, Constantine, 2006-2007, p p76- 81.

(١٠) "راندون جاك لويس" Rondon Jacques Louis-César Alexander: ولد في ٢٥ مارس ١٧٩٥م، عسكري وسياسي فرنسي، تقلد عدة مناصب منها وزير، سيناتور، حاكم عام (١٨٥٢-١٨٥٨)، تميزت إدارته بالحملات العسكرية الشرسة ضد المقاومة الجزائرية، مات في جنيف يوم ١٦ جانفي ١٨٧١م يُنظر:

Narcisse faucon, le livre d'or de l'Algérie, challamel et cie éditeurs, ɔaris, 1889, p p400- 406.

(١١) مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (١٨٣٣-١٨٧٠)**، دار المعرفة الدولية، الجزائر، ٢٠١٣، ص٨٣.

(١٢) محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين ١٨٨١-١٩١٤**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، (د.س)، ص١٢٣.

(١٣) جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص٢٥١.

(١٤) إبراهيم مياسي، "**الاستيطان الفرنسي في الجزائر**"، **المصادر**، ع ٠٥، الجزائر، ٢٠٠١، ص١١٤.

(١٥) سعد طاعة، "**البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري (١٩٣٠-١٩٥٤)**"، **المصادر**، ع ١٧، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٧٤.

(١٦) محمد بليل، المرجع السابق، ص ص١٢٦، ١٢٧.

(١٧) واضع مشروع القانون، وهو "أوغسط إبارواني" Auguste Hubert Warnier الذي ولد في "روكروا" (Rocroi) في ٠٨ جانفي ١٨١٠، درس الطب واشتغل طبيبا في ١٨٦٦م، أصبح ناطقًا غير رسمي باسم المستوطنين، وبعد سقوط الإمبراطورية الثانية عين واليا على الجزائر في ٠٥ سبتمبر ١٨٧٠ انتخب في جويلية ١٨٧١ م نائبًا عن عمالة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي نفس السنة عين عضوًا في لجنة الحجز والمصادرة ورئيسًا للجنة تعويض المستوطنين المتضررين من انتفاضة ١٨٧١م، وساهم بفاعلية في وضع الملكية العقارية في الجزائر، وكان عضوًا مؤثرًا في لجنة إعداد قانون الملكية العقارية في الجزائر المستعمرة الصادر سنة ١٨٧٣م والمعروف بقانون "وارني"، مات في قسنطينة سنة ١٨٨١ يُنظر:

Narcisse Faucon, op.cit, p p571- 577.

(١٨) صالح عباد، المرجع السابق، ص١١٣.

(١٩) محمد بليل، المرجع السابق، ص١٣٢، ١٣٣.

(٢٠) عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٩١٤؛ دراسة في الأساليب السياسة الإدارية**، أطروحة دكتوراه، إشراف: صالح لميش، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٤- ٢٠١٥، ص٢٠٤.

(21) Fatiha ben cheikh, op.cit, p100.

(٢٢) عثمان زقب، المرجع السابق، ص٤١٢.

(23) Lorrains en Algérie, imprimerie générale des chemins de fer A.chaix et (cie), rue revgére, 20, près du boulevard, montmantre, Paris, 1873, pp80, 81.

(24) F.m, bartbe lemy, étude sur l'Algérie ehey le doyen, libraire, palais- royal, galerie d'Orléans 31, Paris, 1840, pp100- 104.

(25) Statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe, imprimerie impériale, Paris, 1863, p486.

(26) Octave Teissier, Algérie, libraire del, hache et (ce) boulevard, saint-germain 77, Paris, 1865, pp, 32, 33.

(27) Op. cit, pp, 32, 33.

(28) V. Loizillon, l'Algérie pratique, imprimerie deyme, rue de Constantine 15, Alger, 1876, p98.

(٢٩) عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢**، وزارة المجاهدين، الجزائر، ج ٠١، ٢٠٠٨، ص ص١٤٩، ١٥٠.

(٣٠) محمد بويهي، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، مذكرة ماجيستير، إشراف: محمد بن سعيد، جامعة الجزائر، ١٩٨٧، ص٣٥.

(٣١) احميدة اعميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (١٨٣٠ - ١٩٥٤)**، ط.خ، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ص٥٨- ٦٢.

(٣٢) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من ١٨٣٠ إلى ١٩٨٩، دار المعرفة، الجزائر، ج ٠١، ٢٠٠٦، ص٢٥٣.

(33) L'Abbé G. Dervin, l'Algérie éperma, imp du courrier du nord-est-Mcm, Paris, 1902, pp26, 27.

(34) F.M.Bartbelemy, op.cit, pp101, 102.

(35) L'Algérie française, op.cit, p24.

(36) L'Abbé G.Dervin, op.cit, p31.

(37) Ibid., p32.

(٣٨) **الشوفان** يحتل مكانًا محدودًا في زراعة الحبوب بالجزائر المستعمرة، ويستخدمه الأوروبيون لتغذية الخيول كأفضل غذاء من الشعير، ويتم إنتاج هذه المادة للتصدير، ولم يزرعه السكان الأصليون قبل الاحتلال فلم يستهلكونه واتبعوا المستوطنون الأوروبيون في زراعته ولكن مع القليل من الحماس، ومساحته المزروعة زادت من ٢,٣٩٧ هكتارًا في ١٨٩٠ إلى ١٠,٢٦١ هكتارًا في ١٨٩٩. يُنظر:
L'Abbé G.Dervin, op.cit, p36.

(39) V.Loizillon, op.cit, p99.

(٤٠) شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (١٨٧١-١٩١٩)**، دار رائد للكتاب، الجزائر، ج٠٢، ٢٠٠٧، ص٣١١.

(٤١) صالح عباد، المرجع السابق، ص ٢٠.

(42) J.E.Lahache, les industrie chimiques en Algérie, giralt imprimeur- photograveur, rue des colons 17, Alger, 1900, p26.

(43) Achille Fillixs, géographie et politique de l'Algérie, hachette libraire rue pierre- Sarrazin, Paris, 1861, p24.

(٤٤) صالح عباد، المرجع السابق، ص٢٠.

(45) Achille Fillixs, op.cit, p34.

(46) V.Loizillon, op.cit, p104.

(٤٧) لقد استحوذ الاستيطان الحر ما بين ١٨٨٠ و١٩٠٨م على ما يفوق ٤٠٨٢٣ هكتارًا، هذه المساحة استغلها المستوطنون في زراعة الكروم، حيث لم تكن تتعدى تلك المساحة ١٥٠٠٠ هكتارًا سنة ١٨٧٨، انتقلت إلى ١٨٦٤٣٢ هكتارًا سنة ١٩٠٧، ومن جهة أخرى نلاحظ أنها أكبر تلك المساحات المزروعة، وتعود أسباب هذا الارتفاع الكبير في مساحات الكروم التي تراجع إنتاج الخمور في المتروبول بسبب انتشار مرض الفيلوكسيرا، خاصة في منطقة جنوب فرنسا، والسبب الثاني هو ضخامة الأرباح المحققة من إنتاج الخمور وتصديرها خاصة مع وجود التسهيلات والإعفاءات الضريبية على الصادرات نحو فرنسا بموجب قانون ١١ جانفي ١٨٥١. يُنظر:
عبود علي، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ١٨٣٠-١٨٩٩، القطاع الوهراني نموذجا**، مذكرة الماجيستير، إشراف محمد موفق، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص١١٦.

(٤٨) بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص٢٥٣، ٢٥٤.

(٤٩) حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ١٩٨٤، ص٤٣.

(50) L'Abbé .G.Dervin, op.cit, p29.

(٥١) وللعلم فإن الفضلات الناتجة عن بذور المواد الزيتية والعطرية وغيرها تستخدم كأعلاف لتسمين الحيوانات. يُنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص٢١٣.

(52) V.Loizillon, op.cit, p106.

(53) MM le Dr L.Trabut et R. Marés, l'Algérie agricole en 1906, imprimerie algérienne, Alger, 1906, p167.

(٥٤) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص٣٧١.

(٥٥) احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص٤٠.

(٥٦) محمد بويهي، المرجع السابق، ص٣٥.

(٥٧) صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، (١٨٣٠-١٩٣٠)**، أطروحة دكتوراه، إشراف: على آجقو، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٢٦٩.

(٥٨) إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص٥٩.

(٥٩) بشير بلاح، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(٦٠) حسن بهلول، المرجع السابق، ص٢٩.

(٦١) محمد حربي، المرجع السابق، ص٨٩.

(٦٢) صالح حيمر، المرجع السابق، ص٢٦٨.

(٦٣) إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص٥٩.

(٦٤) صالح حيمر، المرجع السابق، ص٢٦٤.